December 30, 2022 [Vol. 33(4)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

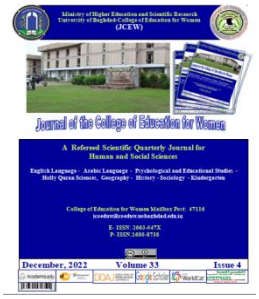

مجلة كلية التربية للبنات
مجلة فصلية علمية محكمة للعلوم الانسانية والاجتماعية تصدرها كلية التربية للبنات-
جامعة بغداد-العراق
Journal of the College of Education for Women (JCEW)
A Refereed Scientific Quarterly Journal for Human and Social Sciences Issued by the College of Education for Women-University of Baghdad-IRAQ

Received:April 12, 2022
تاريخ الإستلام:٢٠٢٢/٤/١٢
Accepted:December 25, 2022
تاريخ القبول:٢٠٢٢/١٢/٢٥
Published: December 30, 2022
تاريخ النشر الألكتروني: ٢٠٢٢/١٢/٣٠
DOI: https://doi.org/10.36231/coedw.v33i4.1628

The Role of Egyptian Workers in World War II

Intidhar Hadi Jassim[1] & Qabass Natiq Mohammed[2]
Teaching at the College of Basic Education- Wasit University[1]
Professor at the College of Education for Women-University of Baghdad[2]
entitharhadi@gmail.com[1]
qabas.natiq@coeduw.uobaghdad.edu.iq[2]

Abstract

The Egyptian labor movement is the oldest trade union movement in the Arab region. Beside, the labor movement in any society is, in fact, only a reflection of the extent of awareness of that class in that society. Such a comparison is based on the degree of social growth the working class has reached. Moreover, the Egyptian working class was characterized by modernity in its inception compared to other social forces and classes. In addition, its development is linked to the level of industrial development of the country. The peasants and craftsmen were the mainstay of production in the Egyptian society over several centuries. The labor union movement also represents the human aspect of the labor force when it encounters and interacts with other social, economic and political forces, meaning that trade unions are the human and popular aspect of economic and political history. Based on the foregoing, the research aims to highlight the main problems and obstacles that faced the labor movement, which was represented by the governmental and party authority with the British colonialism. Based on this, the paper aims to examine the role of labor movement during the Second World War and how it worked to save workers from the economic exploitation and enabled them to obtain their legitimate rights and stand before the capitalists who owned capital. In addition, the Second World War was considered for the working class a psychological school for vocational training and an intellectual school for understanding new principles that

دور العمال المصريين في الحرب العالمية الثانية

إنتظار هادي جاسم الدليمي[١] و قبس ناطق محمد[٢]
تدريسية في كلية التربية الاساسية- جامعة واسط[١]
استاذة في كلية التربية للبنات-جامعة بغداد[٢]
entitharhadi@gmail.com[1]
qabas.natiq@coeduw.uobaghdad.edu.iq[2]

المستلخص

تعد الحركة العمالية المصرية أقدم الحركات النقابية في المنطقة العربية، وان الحركة العمالية في أي مجتمع من المجتمعات ماهي في الحقيقة إلا انعكاس لمدى وعي تلك الطبقة في ذلك المجتمع، فإن هذا القياس يتوقف على درجة النمو الاجتماعي الذي بلغته الطبقة العاملة، كما تميزت الطبقة العاملة المصرية بالحداثة في نشأتها مقارنة بالقوى والطبقات الاجتماعية الاخرى، وإرتبط تطورها بمستوى التطور الصناعي في البلاد، وكان الفلاحون وصناع الطوائف الحرفية عماد الانتاج في المجتمع المصري عبر قرون عدة. كما أن الحركة النقابية العمالية تمثل الناحية الانسانية للقوى العاملة عند تلاقيها وتفاعلها مع القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الاخرى، أي أن النقابات هي الجانب الانساني والشعبي للتاريخ الاقتصادي والسياسي، ومن خلال البحث سلطنا الضوء على أهم المشكلات والمعوقات التي واجهت الحركة العمالية المصرية والمتمثلة بالسلطات الحكومية والحزبية مع الاستعمار البريطاني. وبناء على ما سبق، يهدف البحث الى إبراز دور الحركة العمالية خلال الحرب العالمية الثانية وكيف عملت على إنقاذ العمال من الاستغلال الاقتصادي ومكنتهم من الحصول على حقوقهم المشروعة والوقوف أمام الرأسماليين أصحاب رؤوس الاموال. فضلاً عن ذلك فقد عُدّت الحرب العالمية الثانية بالنسبة للطبقة العاملة مدرسة نفسية للتدريب المهني ومدرسة فكرية لفهم مبادئ جديدة كان المستعمر يعمل على نشرها بين أبناء الشعب المصري في مدة الحرب. وبناء عليه إعتمدنا المنهج التاريخي الوصفي و بإسلوب علمي وصولاً الى المنهج التحليلي، وفي ضوء ذلك توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: عدم إقتصار حركة النضال للحركة العمالية على مطاليب العمال الخاصة، وانما إمتدت لتناضل من أجل قضية الوطن (قضية الاستقلال والتحرر الوطني).

الكلمات المفتاحية:- الحرب العالمية الثانية، عمال، مصر، نقابات

December 30, 2022 [Vol. 33(4)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

the colonialists were working to spread among the Egyptian people during the war period. Accordingly, the researchers adopted the descriptive historical approach scientifically to maintain later the analytical approach. In the light of that, a set of conclusions has reached, such as: The struggle movement of the labor movement is not limited to the workers' specific demands, but rather extends to struggle for the cause of the homeland (the cause of independence and national liberation).

Keywords: Trade unions, World War II, workers, Egypt

١- المقدمة

كانت الحرب العالمية الثانية حدثاً مهماً في حركة التاريخ العالمي بشكل عام والعالم الثالث بشكل خاص، إذ أدت الحرب الى إحداث تغييرات بالغة الاهمية في جميع أنحاء العالم، وعندما نشبت الحرب عام ١٩٣٩ كانت مصر ماتزال تحت سيطرة الاحتلال البريطاني والحكومات المتعاقبة التي لم تحظَ بالتأييد الشعبي، فسعت بريطانيا لغرض تكوين حكومة صديقة لها في مصر تطمئن لوجودها وتكون عاملاً من عوامل الاستقرار والامن والعمل بجميع المطالب البريطانية حسب معاهدة عام ١٩٣٦.

وقد انعكست آثار الحرب على الطبقة العاملة بصورة إيجابية إذ إزداد شعور العمال بوجودهم الحقيقي بعد إنشاء حكومة علي ماهر في آب ١٩٣٩ وزارة الشؤون الاجتماعية لغرض تنفيذ برنامج إصلاحي والعمل على تشريع قوانين جديدة للعمال وإعادة النظر بالقوانين السابقة وتعديلها وفقاً لما تقتضيه ظروف ومصلحة العمال. ومن الاثار الايجابية الاخرى هو صدور قانون نقابات العمال في السادس من أيلول ١٩٤٢ ويعد هذا القانون الاول لتنظيم نقابات العمال في مصر. في المقابل أثرت الحرب سلباً في الطبقة العاملة المصرية حين تم إغلاق الممرات المائية وزيادة تكاليف الانتاج في السوق الاجنبية وإنخفاض واردات الموارد الخام الى موجة من تسريح للعمال بدأت من أيلول عام ١٩٣٩ وكانت أشد وطأة على عمال الموانئ. وكان للاستغلال والتعسف الذي واجهه العمال خلال الحرب اثر في نمو وعيهم الوطني والقومي ومساهمتهم في النضال من أجل تحرير مصر وإستقلالها.

تبرز مشكلة البحث الحالي مع بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ودورها في نمو وتطور الصناعة المصرية مما ساعد على أن تكون البلاد مركزاً للتموين الحربي والمدني لجميع القوات المتحالفة . وأثر ذلك في الحركة العمالية المصرية، إذ عدت تلك المدة مفترقاً تاريخياً في توزيع مراكز القوى بين العمال وأصحاب الاعمال. وبناء عليه، تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على مجموعة من المعطيات والتي أهمها:

١- بيان الأهمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدور الكبير الذي لعبته الحركة العمالية المصرية في تلك المدة، من أجل تحقيق مطاليبها المشروعة.

٢-دور السلطات الحكومية والحزبية والاحتلال البريطاني وأثر ذلك في بلورة أحداث تلك المدة من تفاعلات سياسية واقتصادية أسهمت في تغيير وتبدل الاوضاع في البلاد. فضلاً عن نظرتها للحركة العمالية بوصفها مصدر خطر على سلطاتها الخاصة. وهذا ما سنبينه في هذا البحث عن طريق الاجابة عن السؤال البحثي المتمثل بـ (أبرز المطالب العمالية المصرية خلال الحرب العالمية الثانية، وهل نالت الحركة العمالية تلك المطالب).

اعتمدت دراسة البحث على المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي لرصد وتحليل أهم التحديات والصعوبات التي واجهتها الحركة العمالية في مصر، فقد شكلت الحركة العمالية وواجهتها النقابية تياراً اجتماعياً ذا أبعاد وطنية سياسية واقتصادية وثقافية أدت دوراً فاعلاً وكبيراً في النضال الوطني من أجل الحرية والاستقلال الوطني دفاعاً عن الحقوق والحريات النقابية والوطنية العامة، كما ركز البحث على دور وموقف الحركة العمالية المصرية في الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال مشاركتهم لإثبات وجودهم الطبقي كقوة حقيقية مع الحركة الوطنية لمواجهة الاستعمار البريطاني، فضلاً عن الدور الكبير في المطالبة بإصدار تشريعات عمالية اثمرت بإصدار عدد من التشريعات العمالية.

ومن هنا تنبثق أهمية البحث في كيفية إبراز دور الحركة النقابية بإعتبارها التنظيم الرئيسي الذي أنشأته الطبقة العاملة المصرية وطورته خلال صراعها من أجل شروط عمل وحياة أفضل، اذ تمكنت النقابات العمالية من أن تفرض وجودها ونفوذها داخل البلد. فضلاً عن الوسائل والاساليب التي تستعملها الطبقة العاملة في الدفاع عن شروط العمل داخل المجتمع الرأسمالي. فأصبحت بذلك الممثل الشرعي والامين للطبقة العاملة، والتي تسعى لتأدية دورها المطلوب بدون معوقات وبعيداً عن المؤثرات والضغوط.

٢-الجانب النظري

٢-١ الاوضاع السياسية في مصر اثناء الحرب العالمية الثانية

كانت الحرب العالمية الثانية حدثاً مهماً في حركة التاريخ العالمي بشكل عام والعالم الثالث بشكل خاص، إذ أدت الحرب الى إحداث تغييرات بالغة الاهمية في جميع أنحاء العالم (عبد الرزاق، ٢٠٠١). فحينما نشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ كانت مصر ماتزال تحت سيطرة الاحتلال البريطاني والحكومات المتعاقبة التي لم تحظَ بالتأييد الشعبي، فسعت بريطانيا لغرض تكوين حكومة صديقة لها في مصر تطمئن لوجودها وتكون عاملاً من عوامل الاستقرار والامن والعمل بجميع المطالب البريطانية حسب معاهدة ١٩٣٦(الجمل و ابراهيم، ١٩٩٧).

The corresponding author: Qabass Natiq Mohammed

December 30, 2022 [Vol. 33(4)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

كان على رأس الحكومة المصرية عند نشوب الحرب علي ماهر الذي شكلت وزارته قبل إندلاع الحرب وذلك في الثامن عشر من اب ١٩٣٩(امين، ١٩٩٢؛ Harris, 1957) فطلبت الحكومة البريطانية من علي ماهر إعلان الاحكام العرفية ووضع الرقابة على المطبوعات، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا، وإعتقال الالمان وإخراجهم من البلاد، وكذلك الاستفادة من طرق المواصلات المصرية تنفيذاً لما جاء في معاهدة عام ١٩٣٦، فسعت الحكومة المصرية لتنفيذ المطاليب، فلم يبقَ أمام الحكومة الا ان تبادر بإعلان الاحكام العرفية، وأصدرت بذلك مرسوماً في أيلول ١٩٣٩، وعينت علي ماهر حاكماً عسكرياً كما وضعت الرقابة على الصحف والاذاعة والسينما طبقاً لنظام الاحكام العرفية (المشهداني،٢٠٠٨).

بعد إعلان ايطاليا الحرب الى جانب المانيا في العاشر من حزيران ١٩٤٠، أعلنت المانيا بانها ستطرد البريطانيين من الاراضي المصرية، الامر الذي دفع بعلي ماهر لإعلان موقف مصر من تلك الاحداث بانها ستقف موقف المدافع عن نفسها في حالة الاعتداء عليها (وثيقة رقم ٧٤٢/ ٣١١/ ١٢ قدوم مستر تشرشل إلى مصر، ٢٠ آب ١٩٤)، مما أدى الى تدهور العلاقة بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية، إذ اتهمت السفارة البريطانية الحكومة المصرية بانها تميل نحو ايطاليا ودول المحور (الرافعي، ١٩٨٩). فوجهت السفارة البريطانية في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٤٠ إنذاراً للملك فاروق بانه لا سبيل للتعاون مع علي ماهر، ويجب تعيين وزارة وفدية يرأسها مصطفى النحاس، لتحقيق الاستقرار في مصر ووقوف المصريين الى جانب بريطانيا لإستناد الوفد على قاعدة جماهيرية كبيرة، كما هددت الملك بخلعه عن العرش إذا لم يوافق على تلك المطالب (صفوت، د.ت.) مما دفع الملك لعقد اجتماع حضره كل من علي ماهر ومصطفى النحاس وبقية رؤساء الاحزاب للتشاور في الامر، رضخ الملك بعد ذلك للبريطانيين وقدم علي ماهر إستقالته في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٤٠(لجنة في مؤسسة الثقافية العمالية،١٩٨١؛ Qayyum, 1936).

قدمت الحكومة المصرية لقوات الحلفاء المعسكرة في مصر جميع التسهيلات من قواعد عسكرية، ومعسكرات ووقود وطرق مواصلات وأغذية وغير ذلك، وكان ذلك يتم على حساب الشعب المصري الذي كان يرفض بشدة ان تتحول أرضه الى ميدان للقتال لا مصلحة للعرب فيه، مما أدى الى تصاعد النقمة الشعبية في أوساط المجتمع المصري، إذ طالب العمال بتحسين أوضاعهم المعيشية، وبحرية تنظيمهم النقابي، وبإصدار قانون يضمن لهم حقوقهم (سعيد، ١٩٥٥).

كان الاقتصاد المصري قبل الحرب العالمية الثانية قد غَلب عليه الطابع الزراعي وكان يتوقف على إنتاج القطن وتصديره، وان الجزء الاكبر من إحتياجات الشعب المصري من السلع كانت تستورد من الخارج (الرافعي، ١٩٨٩) إلا أن الحكومة المصرية لم تستطع تصريف حاصلاتها، ولاسيما القطن الا الى بريطانيا والولايات الامريكية. وبَعد قيام الحرب اصبح البريطانيون يتحكمون في أسعار القطن والمحاصيل الاخرى، كما سيطرت بريطانيا وحلفاؤها على البحار وجعلت مصر في عزلة اقتصادية (عثمان، د.ت.، ج٢)، فضلاً عن إرتباط الجنيه المصري بالاسترليني حينذاك مما ساعد بريطانيا لتزويد السوق المصرية بملايين الجنيهات من أوراق البنكنوت (الاوراق النقدية) التي ليس لها أي غطاء من الذهب ولا مقابل من السلع، فقط اكتفت بسندات على الخزينة البريطانية، مما أدى الى ارتفاع أسعار جميع السلع بشكل كبير مقارنة بالاجور (الرفاعي، ١٩٦٨).

٢-٢ *الاوضاع السياسية في مصر اثناء الحرب العالمية الثانية*

كانت الحرب العالمية الثانية حدثاً مهماً في حركة التاريخ العالمي بشكل عام والعالم الثالث بشكل خاص، إذ أدت الحرب الى إحداث تغييرات بالغة الاهمية في جميع أنحاء العالم (عبد الرزاق، ٢٠٠١). فحينما نشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ كانت مصر ماتزال تحت سيطرة الاحتلال البريطاني والحكومات المتعاقبة التي لم تحظَ بالتأييد الشعبي، فسعت بريطانيا لغرض تكوين حكومة صديقة لها في مصر تطمئن لوجودها وتكون عاملاً من عوامل الاستقرار والامن والعمل بجميع المطالب البريطانية حسب معاهدة ١٩٣٦ (الجمل و ابراهيم، ١٩٩٧).

كان على رأس الحكومة المصرية عند نشوب الحرب علي ماهر الذي شكلت وزارته قبل إندلاع الحرب وذلك في الثامن عشر من اب ١٩٣٩ (امين، ١٩٩٢؛ Harris, 1957) فطلبت الحكومة البريطانية من علي ماهر إعلان الاحكام العرفية ووضع الرقابة على المطبوعات، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا، وإعتقال الالمان وإخراجهم من البلاد، وكذلك الاستفادة من طرق المواصلات المصرية تنفيذاً لما جاء في معاهدة عام ١٩٣٦، فسعت الحكومة المصرية لتنفيذ المطاليب، فلم يبقَ أمام الحكومة الا ان تبادر بإعلان الاحكام العرفية، وأصدرت بذلك مرسوماً في أيلول ١٩٣٩، وعينت علي ماهر حاكماً عسكرياً كما وضعت الرقابة على الصحف والاذاعة والسينما طبقاً لنظام الاحكام العرفية (المشهداني،٢٠٠٨).

بعد إعلان ايطاليا الحرب الى جانب المانيا في العاشر من حزيران ١٩٤٠، أعلنت المانيا بانها ستطرد البريطانيين من الاراضي المصرية، الامر الذي دفع بعلي ماهر لإعلان موقف مصر من تلك الاحداث بانها ستقف موقف المدافع عن نفسها في حالة الاعتداء عليها (وثيقة رقم ٧٢٤/ ٣١١/ ١٢ قدوم مستر تشرشل إلى مصر، ٢٠ آب ١٩٤٢)، مما أدى الى تدهور العلاقة بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية، اذ اتهمت السفارة البريطانية الحكومة المصرية بانها تميل نحو ايطاليا ودول المحور (الرافعي، ١٩٨٩). فوجهت السفارة البريطانية في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٤٠ إنذاراً للملك فاروق بانه لا سبيل للتعاون مع علي ماهر، ويجب تعيين وزارة وفدية يرأسها مصطفى النحاس، لتحقيق الاستقرار في مصر ووقوف المصريين الى جانب بريطانيا لإستناد الوفد على قاعدة جماهيرية كبيرة، كما هددت الملك بخلعه عن العرش إذا لم يوافق على تلك

The corresponding author: Qabass Natiq Mohammed

December 30, 2022 [Vol. 33(4)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

المطالب (امين، ١٩٩٢) مما دفع الملك لعقد اجتماع حضره كل من علي ماهر ومصطفى النحاس وبقية رؤساء الاحزاب للتشاور في الامر، رضخ الملك بعد ذلك للبريطانيين وقدم علي ماهر إستقالته في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٤٠(صفوت، د.ت).

قدمت الحكومة المصرية لقوات الحلفاء المعسكرة في مصر جميع التسهيلات من قواعد عسكرية، ومعسكرات ووقود وطرق مواصلات وأغذية وغير ذلك، وكان ذلك يتم على حساب الشعب المصري الذي كان يرفض بشدة ان تتحول أرضه الى ميدان للقتال لا مصلحة للعرب فيه، مما أدى الى تصاعد النقمة الشعبية في أوساط المجتمع المصري، إذ طالب العمال بتحسين أوضاعهم المعيشية، وبحرية تنظيمهم النقابي، وبإصدار قانون يضمن لهم حقوقهم (لجنة في مؤسسة الثقافية العمالية،١٩٨١؛ Qayyum 1936).

كان الاقتصاد المصري قبل الحرب العالمية الثانية قد غَلب عليه الطابع الزراعي وكان يتوقف على إنتاج القطن وتصديره، وان الجزء الاكبر من إحتياجات الشعب المصري من السلع كانت تستورد من الخارج (سعيد، ١٩٥٥) إلا أن الحكومة المصرية لم تستطع تصريف حاصلاتها، ولاسيما القطن الا الى بريطانيا والولايات الامريكية. وبَعد قيام الحرب اصبح البريطانيون يتحكمون في أسعار القطن والمحاصيل الاخرى، كما سيطرت بريطانيا وحلفاؤها على البحار وجعلت مصر في عزلة اقتصادية (الرافعي،١٩٨٩)، فضلاً عن إرتباط الجنيه المصري بالاسترليني حينذاك مما ساعد بريطانيا لتزويد السوق المصرية بملايين الجنيهات من أوراق البنكنوت (الأوراق النقدية) التي ليس لها أي غطاء من الذهب ولا مقابل من السلع، فقط اكتفت بسندات على الخزينة البريطانية، مما أدى الى ارتفاع أسعار جميع السلع بشكل كبير مقارنة بالاجور(عثمان، د.ت).

٢-٣ *الدراسات السابقة*

أكدت الدراسات السابقة على دور الحركة العمالية في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي اذ سلط حامد (١٩٦٧) نظرة إجمالية على الحركة العمالية في مصر مبيناً تاريخ الحركة النقابية العمالية ومتابعة تطورها وتطور حركة العمال الذين يشكلون الركيزة الاساسية في عملية البناء الاقتصادي. كما كشف الرفاعي (١٩٦٨) عن تطور الحركة النقابية العمالية خلال تلك الحقبة ومساهمة العمال في الحرب العالمية الثانية ودورهم النضالي من خلال إرتباطهم بالأحزاب السياسية وانعكاساته على مجمل الحركة العمالية. كما بين متولي (١٩٧٧) ما أفرزته الحرب العالمية الثانية على مصر حيث منحتها فرصة كبيرة من أجل تنمية وبناء صناعاتها وتطورها مما كان له التأثير الكبير في الطبقة العاملة وفسح لها المجال من إقامة علاقات مع العمال في بعض الدول العربية والاجنبية. كما وضحت عيسى (٢٠١٥) ان لا سبيل للعمال في تحسين أوضاعهم إلا بتوحيد كلمتهم لمقاومة جشع أصحاب الاعمال، فضلاً عن أهمية ودور اتحادات وجمعيات ونقابات العمال في العمل السياسي إذ أثبتت ان باستطاعة العمال الوصول الى اعلى المناصب الحكومية كالبرلمان وتولي الحكومات وتحقيق الانجازات.

٣- الاطار العملي

٣-١ *منهجية البحث*

اعتمدت دراسة البحث على المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي لرصد وتحليل أهم التحديات والصعوبات التي واجهتها الحركة العمالية في مصر، فقد شكلت الحركة العمالية وواجهتها النقابية تياراً اجتماعياً ذا أبعاد وطنية سياسية واقتصادية وثقافية أدت دوراً فاعلاً وكبيراً في النضال الوطني من أجل الحرية والاستقلال الوطني دفاعاً عن الحقوق والحريات النقابية والوطنية العامة، كما ركز البحث على دور وموقف الحركة العمالية المصرية في الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال مشاركتهم لإثبات وجودهم الطبقي كقوة حقيقية مع الحركة الوطنية لمواجهة الاستعمار البريطاني، فضلاً عن الدور الكبير في المطالبة بإصدار تشريعات عمالية اثمرت بإصدار عدد من التشريعات العمالية.

٣-٢ *التحليل*

٣-٢-١ تأثير الحرب في الاقتصاد المصري وفي الطبقة العاملة

منحت الحرب العالمية الثانية لمصر فرصة كبيرة من أجل تنمية وبناء صناعاتها وتطورها، إذ كانت الصناعة أكثر القطاعات الاقتصادية في مصر إستفادة من الحرب، من خلال الظروف الاستثنائية حينها، وذلك بسبب تعذر الاستيراد من الخارج وضرورة إيجاد صناعة بديلة، فعُدّ ذلك حماية ذاتية للصناعة المحلية من منافسة البضائع الاجنبية، وان حاجة بريطانيا الى الانتاج المحلي جعلها تدعم الصناعة المصرية بعد ان كانت في السابق تقف أمام تطورها وتقدمها (وثيقة رقم ٧٢٤ /٣١١، ٥١، القطن المصري ومسألة إستهلاك المخزون منه، ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٠)، كما موضح في جدول ١:- .

جدول ١

صافي الانتاج الصناعي والزراعي بالجنيه المصري

السنة	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945
صافي الانتاج الصناعي بأسعار عام ١٩٣٩ بالمليون جنيه	13,0	15,0	18,3	19,6	19,6	20,0	18,0
صافي الانتاج الزراعي عام ١٩٣٩ بالمليون جنيه	54,1	40,4	47,0	40,2	39,2	42,8	43,2

وأكدت التقارير الرسمية ان محصول القطن لعام ١٩٤٥ يقدر بما يقرب من ٤,٤٠٠,٠٠٠ قنطار، في حين

The corresponding author: Qabass Natiq Mohammed

December 30, 2022 [Vol. 33(4)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

كان في عام ١٩٤٤ ما يقرب ٣,٥٠٠,٠٠٠ قنطار، وذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، مما آثار مخاوف الحكومة المصرية تجاه مستقبل محصول القطن (سعيد، ١٩٥٥).

فضلاً عن تأسيسها لمركز تموين الشرق الاوسط في القاهرة في نيسان ١٩٤١ فقد ساعد هذا المركز على تنمية الصناعات القائمة، إذ كفل المركز تعبئة الموارد المحلية من أجل تقليل الاعتماد على الاسواق الخارجية، مما ساعد في إمداد المصانع المصرية بما تحتاجه من الفنيين في الكثير من الحالات واحياناً الآلات، فضلاً عن العقبات في الحصول على المواد الخام وقطع الغيار، مما أدى الى زيادة الانتاج الصناعي المحلي الى درجة بدأت فيه مصر بتصديره الى الدول العربية المجاورة، ولاسيما صناعة النسيج والاغذية المحفوظة والجلود والاسمنت وغير ذلك من الصناعات (الكبيسي،٢٠٠٩).

شكّل إرتفاع أسعار المنتجات الصناعية نسبة الى السلع الاخرى (الزراعية – القطن) حافزاً كبيراً تجاه الاستثمار الصناعي، فعملت الحكومة على تحديد أسعار المحاصيل الزراعية الغذائية وتحديد أسعار المساكن، وبقيت أسعار المنتجات الصناعية حرة طليقة بلا قيد أو شرط. اما بالنسبة للقطن فاستمر سعره بالانخفاض قياساً لأسعار بقية المحاصيل (الرفاعي،١٩٦٨).

مرت الصناعة المصرية في السنوات الثلاثة الاولى من الحرب بحالة رخاء أدت إلى تشجيع بعض الصناعات وازدهارها، وحققت الطبقة الرأسمالية تطوراً كبيراً في ظل الحرب فسعت من أجل حماية مصالحها، أنشئت ما يقارب عن (٣٧٥) شركة مساهمة بلغ رأسمالها (٧٨) مليوناً من الجنيهات. ونتيجة لزيادة عدد الشركات زاد عدد العمال، فضلاً عن زيادة عدد المصانع القطاع العام، كما أنشأت بريطانيا عدداً كبيراً من المصانع المصرية التي ضمت ما يقارب (٢٠٠) ألف عامل، مما أدى الى توافر المزيد من فرص العمل وزادت الهجرة من الريف الى المدينة سعياً وراء العمل (حسين، ٢٠٠٦).

عملت الحكومة المصرية من أجل ازدهار الصناعات الجديدة التي نشأت بسبب ظروف الحرب والاحتفاظ بالمستوى الذي بلغته الصناعات القديمة، وذلك بهدف زيادة الثروة القومية وحماية عدد كبير من العمال المعرضين للبطالة بعد إنكماش تلك الصناعات (حسين، ٢٠٠٦).

لم تدرك حكومة الوفد الدلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الحرب العالمية الثانية، إذ ازدادت الهوة بين الاغنياء والفقراء نتيجة للحرب. فقد إرتفع عدد أصحاب الملايين في مصر بين الاعوام ١٩٤٠ و١٩٤٤ من ٥٠ الى ٤٠٠ شخص، وازدادت الودائع في البنوك في ظل السنوات الثلاثة حينها من ٤٥ الى ١٢٠ مليوناً من الجنيهات، إلا إن التضخم المالي وما اتبعه من إرتفاع في الاسعار وإنخفاض في أجور العمال، ولاسيما أجور الفلاحين والموظفين، دفع لزيادة أعداد الفقراء (جرجس، ١٩٨٥).

فضلاً عما شكله سكان القرى من ضغط سكاني كبير في المدن نتيجة للهجرة (حامد، ١٩٦٧، ص. ١١٤).

أما بالنسبة للطبقة العاملة المصرية، فقد حققت أكبر إنتصاراتها خلال الحرب العالمية الثانية ذلك بعد الصعوبات والعراقيل التي واجهتها من قبل الحكومات السابقة التي نظرت الى الحركة النقابية بعين الشك والحذر نتيجة شعورها بالخطر الذي يهددها بإزدياد قوة العمال، فسعت تلك الحكومات الى وضع العراقيل أمام الحركة النقابية كما سعت على وضعها تحت سيطرتها واشرافها المباشر، ولا سيما وان الحركة النقابية لم تحظَ باعتراف قانون بشكل خاص يحفظ لها حقوقها ويحقق مطاليبها سوى المادة القانونية لدستور عام ١٩٢٣ والتي تضمنت حق تكوين الجمعيات لذا حالت الحكومات السابقة المختلفة دون إعادة تأليف اتحاد عام للنقابات مما شجع رجال الاعمال على محاربة النقابات واضطهاد النقابيين، الا ان التطور الصناعي الذي رافق اعلان الحرب العالمية الثانية ساعد على ازدياد الوعي النقابي على الرغم من تحكم السياسة الحزبية بشؤون العمال الذين اشتغلوا في اغراض بعيدة عن خدمة الحركة النقابية وتقدمها إذ تلاعبت الاحزاب بالنقابات وزرعت بذور الانتقام والتفرقة (امين، ١٩٦١). كما واجهت الحركة العمالية أعنف الضربات عند قيام الحرب في عام ١٩٣٩، إذ طاردت الشرطة النقابيين واعتقلت البارزين من زعماء الحركة العمالية، وضيقت الاحكام العرفية على نشاط العمال فمنعتهم من الاضرابات (الغزالي، ١٩٨٨).

ونتيجة لنمو الصناعة المصرية وإزدهارها، ظهرت المصانع الكبيرة والمناطق الصناعية، وتركز ٥٨% من العمال الصناعيين في ٥٨٠ مصنعاً (عوض، ١٩٨١، ص. ٢٥٠؛ عثمان، د.ت.)، مما أدى الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، وبدأت حركة الهجرة الواسعة للعمال من الريف الى المدن في معسكرات القوات المتحالفة وغيرها (الدسوقي، ١٩٧٦).

تميزت فترة الحرب بارتفاع عدد العمال إذ بلغ مجموعهم وفق إحصاء عام ١٩٤٧، ما يزيد عن المليون عامل (١,٠٤٢,٢٧٧) بما فيهم عمال البناء وعمال التجارة والنقل والخدمات العامة, فضلاً عن (١,٤١٠,٠٠٠) عامل زراعي، أي بمجموع يقارب المليونين ونصف المليون في الريف والمدن (وثيقة رقم ٣١١/٧٢٩، ٦١، الاصلاحات الاجتماعية، ١٥ كانون الثاني ١٩٤٠، ص. ٢٠٢).

٣-٢-٢ دور العمال المصريين في الحرب العالمية الثانية

إنعكست آثار الحرب على الطبقة العاملة بصورة إيجابية، إذ إزداد شعور العمال بوجودهم الحقيقي، وذلك نتيجة لوجود وزارة خاصة بهم، إذ أنشأت حكومة علي ماهر في آب ١٩٣٩ وزارة الشؤون الاجتماعية التي سعت رغم حداثتها وضيق تشكيلاتها وقلة رأسمالها نتيجة للظروف حينذاك لتنفيذ برنامجها الاصلاحي وتشريع قوانين جديدة للعمال وإعادة النظر بالقوانين السابقة لتعديلها بما تقتضيه الظروف والمصلحة، كما سعت الوزارة لمنح العمال تذاكر

The corresponding author: Qabass Natiq Mohammed

December 30, 2022 [Vol. 33(4)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

شخصية تمكنهم من الاستفادة من الامتيازات الممنوحة لهم، فضلاً عن ذلك حرصت على إعادة العمال الذين نزحوا من الريف لتقليل البطالة والمحافظة على الايدي الزراعية، فضلاً عن إنشاء مساكن للعمال في المناطق المزدحمة بهم ومراعاة السن في توزيعها على الاحداث والشباب، وتخصيص مرشدين لهم وإنشاء متنزه وحمام مجاني وعيادة خارجية مجانية في كل حي من أحياء العمال. وسعت الوزارة الى إنشاء صناديق خاصة للعمال لمساعدتهم كما يحدث في البلدان الاوربية ووضعت خطتها من أجل تحديد ساعات العمل في المتاجر والمصانع (متولي، ١٩٧٧). وقد نقل الى وزارة الشؤون الاجتماعية اختصاص مكتب العمل التابع لوزارة الداخلية، فضلاً عن ذلك فقد إزداد وعي الطبقة العاملة بحقوقها، نتيجة لكثرة ما عاصرته في تردي الاوضاع المعيشية، كما أدت الظروف الصناعية الجديدة الناتجة عن الحرب لاكتساب العمال المصريين خبرة جديدة، فضلا عن ارتفاع دخول العمال خلال فترة الحرب مما أتاح لهم فرصة للاستهلاك لم تكن عليها في ظل الظروف القديمة (وثيقة رقم ٧٢٩ /٣١١، ٥٨، الشؤون الاجتماعية، ٣ اذار ١٩٤٠، ص. ١٨٤).

عُدَّ إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية بداية الاهتمام بالناحية الاجتماعية، الا ان سيطرة الاقطاعيين والاحتكاريين على الاوضاع الاقتصادية لمصر بدعم من البريطانيين، دفعت العمال وخلال إحتفال عيد الاول من آيار ١٩٣٩ للقيام بحركة عمالية للمطالبة بإصدار قانون يعترف لهم بحق تكوين النقابات، وعلى اثر ذلك أضرب عدد من العمال في الثاني عشر من آيار، وقد قوبل إضرابهم بالقوة والعنف من قوات الشرطة التي سعت لتفريقهم الا ان حركة الاضراب توسعت وشملت مختلف المناطق، فقد أعلن عمال بنها زحفهم الى القاهرة تأييداً للحركة كما ساندت فئات الشعب الاخرى تلك الحركة (امين،١٩٦١)، كما تمكن العمال نتيجة لنضالهم المستمر وتضحياتهم الكبيرة من الحصول على حكم قضائي صادر من محكمة الابتدائية الاهلية في العشرين من اذار ١٩٤٠ يعترف بالنقابات العمالية القائمة آنذاك مادام يتوافر لها ما يسند لها الشخصية القانونية. ولكن العمال لم يكتفوا بذلك مصرين على مطالبيهم بإصدار قانون يعترف لهم بذلك الحق. ونتيجة لنضالهم فإن الحكومة القائمة في عام ١٩٤٠ إضطرت الى عرض مشروع بقانون العمل وافق عليه المجلس النيابي ولكنه جمد في مجلس الشيوخ (الغزالي، ١٩٩١) وفي الثالث من آذار ١٩٤٠ قررت مصلحة العمل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية إنشاء قسم للصحة الصناعية كان من أهم وظائفه ما يأتي(متولي، ١٩٧٧):-

اولاً: القيام بأبحاث وتجارب تخص صحة العامل داخل وخارج المصنع، من أجل ضمان الوسائل اللازمة للحفاظ على صحة العمال وحسب أنواع الاعمال التي يمارسونها.

ثانياً: فحص طلبات التراخيص بفتح المصانع من الناحية الصحية وكذلك النماذج والاشتراطات والمواصفات اللازمة لفتح المصانع.

ثالثاً: تنظيم برامج دعاية صحية لجميع العمال.

رابعاً: تتابع حركة الاصلاح الزراعي في الخارج وتقتبس ما يمكن الاستفادة منه لتطوير الاصلاح الزراعي في مصر.

خامساً: تقديم تقارير عن نتائج الابحاث التي تقوم بها. وسعت الى تعيين طبيب في كل مصنع يكون ملماً بأصول الصحة الصناعية ويقوم بفحص العمال وتدبير وسائل الوقاية والعلاج لهم ويوزع عليهم الاعمال في المصنع حسب لياقتهم البدنية.

فضلاً عن ذلك كان الاحتكاك بين العمال وجيوش الحلفاء وانتشار أفكار الحلفاء بين صفوف العمال في الحرية والمساواة الاجتماعية، أثر كبير في وصول تلك الافكار الى عقول الطبقة العاملة المصرية، مما أدى لشعور أُولئك العمال المتزايد بالظلم الاجتماعي وبالتالي حدوث الكثير من الاضطرابات في المصانع مطالبة بتحسين أحوالهم الاجتماعية (سعيد، ١٩٥٥، ص. ٩٦).

أظهر العمال المصريون خلال الحرب إستعداداً كبيراً للتعلم والمعرفة وذلك من أجل تحقيق مستويات معقولة من الانتاج، فضلاً عن ذلك فقد عُدّت الحرب العالمية الثانية بالنسبة للطبقة العاملة مدرسة نفسية للتدريب المهني ومدرسة فكرية لفهم مبادئ جديدة كان المستعمر يحاول ترديدها في فترة الحرب مشجعاً على إنتشارها (متولي، ١٩٧٧).

كان لازدياد وعي الطبقة العاملة أنْ بدأت هذه الطبقة تطالب بزيادة الأجور في سنوات الحرب لتتناسب مع ارتفاع مستوى المعيشة، كما بدأوا يطالبون بالاعتراف القانوني بتكوين النقابات والاتحادات العمالية وتأمين وضمان عملهم في البطالة والشيخوخة والمرض وقد كانت الحكومات المصرية قبل تلك المدة لا تلقي لتلك المطالب آذاناً صاغية على الرغم من أهمية تلك المطاليب وكونها حقاً مشروعاً للعمال (الكبيسي، ٢٠٠٩). الا أن الاوضاع تغيرت بمجئ حكومة الوفد التي سعت لتأليف لجاناً للتوفيق بين العمال وأصحاب الاعمال بالامر العسكري رقم ٢٣٩ لعام ١٩٤٢ وذلك في الثالث والعشرين من آذار ١٩٤٢(امين، ١٩٦١)، وفي العشرين من تموز ١٩٤٢ أصدرت الحكومة أول قانون رقم ٢٩ لعام ١٩٤٢ بعمل أحصاء عن العمال المشتغلين في الصناعة، فضلاً عن صدور قانون رقم ٨٠ لعام ١٩٤٢ لإعانة العمال واسرهم في حالة العجز والوفاة ...إلخ (أمين،١٩٩٢)، كما سعت الحكومة إستجابة للضغط الشعبي لإعادة مناقشة القانون المجمد في البرلمان وإدخال بعض التعديلات لمصلحة حرية النقابات، ففي الثاني عشر من آيار قدمت لجنة العمال والشؤون الاجتماعية بمجلس النواب مذكرتها عن القانون وبدأ المجلس مناقشته في الجلسة السادسة والعشرين (٣و٤و٥ من آب ١٩٤٢)، وفي الجلسة السابعة والعشرين المنعقدة في العاشر من آب تمت الموافقة

The corresponding author: Qabass Natiq Mohammed

December 30, 2022 [Vol. 33(4)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

على المشروع وأحيل بعدها الى مجلس الشيوخ لمناقشته وإبداء الرأي فيه. وبدأ مجلس الشيوخ في مناقشة المشروع في الجلسة السابعة والثلاثين المنعقدة في الثامن من آب وتمت الموافقة عليه في جلسة التاسعة والثلاثين المنعقدة في الحادي والثلاثين من آب ١٩٤٢، وبالتالي تمت موافقة البرلمان عليه وصدور قانون نقابات العمال بعد تصديق الملك عليه في السادس من ايلول ١٩٤٢(إدريس، ١٩٨٩، ص. ٢٧١)، إذ نصت المادة الاولى من القانون على ان يراعى في تطبيق احكام هذا القانون ان كلمة "عمال" تشمل العمال والمستخدمين الذين يقومون عادة مقابل أجر بتأدية عمل مادي او عقلي في عمل صناعي أو تجاري ويكونون خاضعين لإمر او لإشراف صاحب عمل سواء أكان شخصاً مادياً أم معنوياً. وللأشخاص الذين يشتغلون في غير الاعمال الصناعية او تجارية عدا من نصت عليه المادة الثانية حق إنشاء نقابات تقوم بجميع المهام النقابية ما عدا التدخل بين الخادم ومخدومه أو بين العامل وصاحب العمل. ويعد سائق السيارة الذي يحمل رخصة عمومية عاملاً طبقاً لنص الفقرة الأولى من هذه المادة. ونصت المادة الثانية، لا يسري هذا القانون على الاشخاص الاتي بيانهم وهم:

أ- موظفو الحكومة ومستخدمو مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية الداخلون في هيئة العمال وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس الدائمون.

ب – عمال الزراعة.

ج – الممرضون وعمال المستشفيات ومن في حكمهم .على ان لهؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال أنْ ينشئوا لهم جمعيات ترعى مصالحهم المشتركة. كما نصت المادة الثالثة، للعمال الذين يشتغلون بمهنة او صناعة او حرفة واحدة او بمهن او صناعات او حرف مماثلة او مرتبطة ببعضها أو تشترك في إنتاج واحد، أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية. اما المادة الرابعة، فقد نصت على ان لا يجوز تكوين أية نقابة إذا قل عدد المنضمين اليها عن خمسين عضواً. ولا يجوز تكوين أكثر من نقابة واحدة في بلد واحد (مصلحة العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية، د.ت.، ص. ص. ٦٩- ٧٠) وبالتالي عد هذا القانون أول قانون منظم لنقابات العمال في مصر، وهو القانون رقم ٨٥ لعام ١٩٤٢ مبيناً الشروط اللازمة لتكوين نقابات العمال، ومحدداً أغراضها، وكيفية إدارتها، وحلها، وحقوق أعضائها وواجباتهم (مراد، ١٩٥٦؛ عز الدين، ١٩٩٤).

إن الاهداف الحقيقية لإصدار هذا القانون لم تكن لمصلحة العمال والحركة النقابية، وإنما كانت نتيجة للفساد السياسي في السنوات السابقة، والرغبة في الحيلولة دون تكتل العمال وإشاعة الفرقة بينهم حتى يسهل إستغلالهم في النزاع الحزبي والسياسي، وهو ما كانت تشجعه الرأسمالية الاحتكارية (لاسكي، ١٩٥٧). وقد اختلفت الآراء في تقييم هذا القانون، اذ رأى البعض ان الموقف لم يتحسن بل ساء بصدور هذا القانون الذي كان له الكثير من العيوب وهي (عثمان، ١٩٨٣؛ حسن، ١٩٨١):-

اولاً:- على الرغم من إعترافه القانوني بالنقابات من الناحية النظرية، الا انه كبلها بقيود عديدة وركز اشراف الحكومة عليها، وقيدها بقيود الوصاية الادارية التي جعلت هذا الاعتراف القانوني لا ينطبق على مضمونه الحقيقي وجعله أشبه ما يكون بعدم الاعتراف.

ثانياً:- لم يتضمن القانون أية نصوص خاصة بالاتحاد العام للعمال، وفسرته السلطة الحاكمة بان هذا الاغفال بمعنى المنع والتحريم، فحالت بكل الوسائل دون تأليف هذا الاتحاد العام للعمال. ومع ان القاعدة العامة تشريعاً تعني ان عدم النص هو الاباحة وليس التحريم، الا ان منطق السلطة الحكومية دائماً يقلب الاوضاع ضد المصالح العمالية والوطنية.

ثالثاً:- حرم عمال الزراعة والممرضين وعمال المستشفيات وموظفي الحكومة من حق تكوين النقابات، وهذا الحرمان يوضح الخاصية الطبقية للذين اصدروا هذا القانون ورعايته لمصلحة كبار الاقطاعيين والملاكين على حساب العمال حينذاك.

رابعاً:- حرم على النقابات ممارسة عملها الا بعد الايداع والتسجيل لاوراقها فكانت تعطي بذلك مكاتب العمل نوعاً من الوصاية التي تقيد حركة تكوين النقابات.

خامساً:- احتاطت الحكومة من هذا القانون، فاطلقت السلطة لوزير الشؤون الاجتماعية في حل النقابة بقرار اداري، وجعل اجتماعات النقابة وانتخاباتها تتم تحت اشراف وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية، مما سهل على رجال الادارة والشرطة التدخل في شؤون النقابات، وفرض عناصر ممثلة لمصالح الرأسماليين والاحزاب الحاكمة على الحركة النقابية. وعلى الرغم من مساوئ القانون الا أنّه شجع العمال على تكوين نقابات عمالية بشكل كبير فيما بعد.

ومن هنا يمكن أنْ نستنتج أنَّ جهود العمال منذ البدء وحتى حق تقرير ١٩٤٢ قد أثمرت عن حصولهم على تشريع قانوني يعترف بوجود النقابات رسمياً. ولاسيما وأنَّ وضع نقابات العمال في مصر كان شاذاً، إذ إنْ النقابات كانت قائمة تمارس نشاطها كاملاً وتقود الحركة العمالية من أجل تحقيق الحقوق والمصالح، الا أنَّها غير معترف بها من الناحية القانونية، لذا كانت تحت رحمة سلطة الحكومة التي تمتلك الحق بحلها ومطاردة قادتها واعتقالهم.

وعلى اثر صدور قانون الاعتراف بنقابات العمال، شُكلت نقابات لعمال المؤسسات في ظل القانون، وسعت تلك النقابات لتنظيم النضال وقيادة العمال وإضراباتهم من أجل المطالبة بإيجاد حل للازمة، مما دفع الحكومة وأمام ضغط العمال وإتساع اضراباتهم لإصدار كادر عمال الحكومة لتنظيم الاجور وقواعد منح العلاوات وغير ذلك، وقد آثار

The corresponding author: Qabass Natiq Mohammed

December 30, 2022 [Vol. 33(4)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

ذلك سخطاً بين عمال الشركات والمؤسسات الاهلية، فطالبوا بتطبيق كادر عمال الحكومة عليهم واخذت النقابات تتحرك لتكوين جبهة لخوض النضال من أجل تلك الحماية حتى أثمرت تلك الجهود بتأسيس **"مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الاهلية"** في عام ١٩٤٤، وقد تضمنت أهداف المؤتمر في تنظيم العمال المصريين على أُسس ديمقراطية داخل مؤتمر نقابات عمال مصر وتمثيل العمال المصريين في الاتحاد العالمي لنقابات العمال وجميع المؤتمرات الدولية والدفاع عن مصالح العمال أمام الهيئات الرسمية وأصحاب الاعمال والقضاء وتنظيم كفاح العمال ضد الاعتداءات التي تقع عليهم وفي سبيل التحرر الوطني وتوطيد أركان الديمقراطية وأُسس الامن الدولي (رفاعي، ١٩٦٨، ص. ص. ١٣٧-١٣٩).

أصدرت الحكومة المصرية قوانين عدة بشأن الطبقة العاملة، أهمها قانون رقم ٨٦ لعام ١٩٤٢ والذي يلزم صاحب العمل بضرورة عمل بوالص تأمين للعمال ضد الحوادث كما منع القانون إستحصال أي مبالغ من إشتراكات وغيرها من العمال وبأي طريقة. كما أصدرت الحكومة قوانين اخرى ففي عام ١٩٤٤ صدر قانون يلزم أصحاب الاعمال بالمنشأة التجارية والصناعية التي تضم أكثر من ثلاثين عاملا بضرورة محارة الامية ونشر الثقافة والتعليم بين صفوف العمال وذلك بإنشاء مراكز تعليمية. فضلاً عن قانون رقم ٤١ لعام ١٩٤٤ الذي نضم عقد العمل الفردي إذ إن العلاقة بين صاحب العمل والعمال لا تخضع لقواعد واضحة. كما صدر قانون رقم ١٢٢ لعام ١٩٤٤ والذي الزم العمال بالاحتفاظ ببطاقات شخصية لها أهميتها لصاحب العمل وللاغراض الاحصائية وتنظيم القوة العاملة، كما أصدرت الحكومة قانون رقم ١٠٢ لعام ١٩٤٥ والذي نص على التوسع في بعض أنواع الرعايا الاجتماعية للعمال كمنح إعانات الغلاء وتقديم الوجبات المجانية لفريق من العمال في صناعات خاصة، وقد عد ذلك القانون آخر القوانين التي صدرت في نهاية المدة التي امتدت منذ بداية القرن حتى منتصف الاربعينيات (متولي، ١٩٧٧).

تمكن العمال الزراعيون من الحصول على عدد قليل من القوانين أهمها قانون فرض حد ادنى للاجور في عام ١٩٤٤ اذ فرضت الحكومة الحد الادنى للاجور خمسة قروش رفعت بعد ذلك الى سبعة قروش. وذلك نتيجة إهمال تلك الشريحة وللصعوبة في جمع وتنظيم العمال الزراعيون في نقابات، فضلاً عن العلاقة الشخصية التي تربط صاحب العمل والعمال ولاسيما في المزارع الصغيرة، كما ان مهنة الزراعة لا تتطلب المهارة والتدريب لاحترافها إذ يمكن تعويض العمال المنقطعين بآخرون يمتلكون الخبرة ذاتها (سعيد، ١٩٥٥).

في المقابل؛ أثرت الحرب العالمية الثانية تأثيراً سلبياً في الطبقة العاملة المصرية، فقد أدى كل من إغلاق الممرات المائية وزيادة تكاليف الانتاج في الاسواق العالمية وإنخفاض واردات الموارد الخام الى موجه تسريح للعمال ابتداء من أيلول عام ١٩٣٩، وكان أشد العمال تأثراً بالأحداث عمال الموانئ والطباعة والمنسوجات(بنينو و لوكمان، د.ت.) وذلك لتوقف حركة التجارة بسبب أحداث الحرب، ولكون مصر في تلك المدة تخضع للأحكام العرفية فقد حددت عمليات الطباعة والنشر فضلاً عن اقتصار الصناعة لأغراض الحرب، لذا فقد تأثر عمال المنسوجات ايضاً.

إزداد استغلال الطبقة العاملة فازداد الاثرياء ثراءً والفقراء فقراً، فقد ازداد بؤس الطبقة العاملة ومعاناتها اذ لم يتمكن العمال من توفير الغذاء والكساء الكافي والبيئة الجيدة والمناسبة لعوائلهم فضلاً عن ظروف العمل السيئة والغير صحية ولاسيما في معامل النسيج فضلاً عن تشغيل الاطفال والنساء في الكثير من الصناعات تهرباً من دفع أجر أعلى للبالغين (الغزالي،١٩٩١) فقد إنخفضت الاجور عما كانت عليه إنخفاضاً شديداً فكان متوسط أجر العامل الزراعي في العام لا يزيد عن (١٤ جنيهاً) أي ما يساوي ثلاث جنيهات كأجر حقيقي في العام، وكان متوسط الأجر السنوي للعمال في المدن (٣٥ جنيهاً) أي ثماني جنيهات كأجر حقيقي في العام (الغزالي، ١٩٨٨) كما عانت الطبقة العاملة المصرية نتيجة للاجراءات النقدية التي إتخذتها الدولة التي أدت الى زيادة الفجوة بين العمال في المدن والعمال في الريف (متولي، ١٩٧٧) فالعمال في الريف كانوا يعانون الكثير من إنخفاض الاجور وإرتفاع قيمة الايجارات، وعدم وجود قانون يحمي المؤجر فضلاً عن ازدياد عدد السكان، هذا كان كله في غير صالح العامل في الريف، بينما توافرت لعمال المدن فرص العمل في المصانع وورش الاصلاح والصيانة فانتعشت أحوالهم المادية، إلا أنَّ هذا الانتعاش لم يشمل جميع العمال وإنما اقتصر على من كان يعمل في معسكرات الجيش البريطاني وفي المصانع التي تنتج سلعاً تتطلبها ظروف الحرب، التي إضطرت لتشغيل أكبر عدد من العمال (الدسوقي، ١٩٧٦).

أما بالنسبة للمشاكل الرئيسة للطبقة العاملة المصرية في المدن فكانت تتمثل بعدم الاعتراف القانوني بتموين النقابات والاتحادات العمالية، وتامين حياتهم ضد البطالة والشيخوخة والمرض. فقد كانت الحكومات المتعاقبة لا تعطي أهمية لمثل تلك المطالب بالنسبة للعمال على الرغم من أهميتها في ظل تلك الظروف، الا أنَّها كانت تتدخل بشؤون اصحاب المصانع والشركات تدخلاً ظاهرياً لحماية العمال اذا ما تفاقمت الامور، ولكنها في معظم الاحوال كانت تترك الامور بيد اصحاب العمل يتصرفون فيها كيفما يشاؤون وحسب ما تتطلبه مصالحهم الذاتية (الدسوقي، ١٩٧٦).

وهناك مشاكل أُخرى عانت منها الطبقة العاملة في ظل ظروف الحرب، والتي تمثلت بظروف العمل في بعض الشركات، ولاسيما الاجنبية، حيث سوء الاحوال الاجتماعية، فضلاً عن المعاملة والتفرقة بين العمال المصريين والاجانب وعدم مساواتهم في حالة اداء العمل الواحد، اذ كان الاجانب يجعلون العمال المصريين في مرتبة ادنى من العمال

The corresponding author: Qabass Natiq Mohammed

December 30, 2022 [Vol. 33(4)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

الاجانب، مشككين في قدراتهم الفنية (متولي، ١٩٧٧، ص. ١٢٢).

في اواخر الحرب العالمية الثانية بدأت جيوش الحلفاء تستغني عن الكثير من العمال بعد ان وجدوا خلال مدة الحرب فرصاً كبيرة للعمل في المعسكرات والورش التي أقامتها قوات الاحتلال البريطانية والقوات الامريكية، التي إستوعبت من ٢٠٠,٠٠٠ الى ٣٠٠,٠٠٠ عامل مع زيادة الطلب على العمال المهرة، مما أدى إلى ظهور البطالة بشكل لا مثيل لها، فضلاً عن جعل الكثير من القيم الاجتماعية تنهار أمام ضغط الحصول على لقمة العيش (السعيد، ١٩٧٦) فضلا عن السياسة التي إنتهجها الرأسماليين حفاظاً على مستوى الارباح العالية التي حققوها خلال الحرب والتي وظفوا نتائجها في تحقيق اطماعهم على حساب الطبقة العاملة التي عانت الكثير من الفقر والعوز والبطالة، اذ زادت اعداد العاطلين عن العمل وارتفاع نسبة البطالة (الغزالي، ١٩٩١) ونتيجة لإنتشار البطالة بشكل كبير بين صفوف العمال بلغ عدد العاطلين منهم ٣٧٦ الف عامل كان من بينهم العمال الذين ينتمون الى اللجان الخاصة بمعالجة البطالة. وعلى الرغم من وجود البطالة الا انها لم تنفِ حقيقة ان العمال بصفة عامة قد إزداد عددهم الى نسبة ٦٥% من عدد المشتغلين في مصر، بعد أنْ كانوا يشكلون نسبة ١٧% فقط قبل الحرب، وذلك للزيادة المطردة في عدد السكان (متولي، ١٩٧٧).

حاولت الحكومة المصرية مواجهة البطالة وامتصاصها، اذ أعدت لذلك التدابير الاتية (وثيقة رقم ٣١١/٧٢٩، ٥٨ الشؤون الاجتماعية، ٣ اذار ١٩٤٠):-

اولاً:- اعدت الحكومة ما يسمى بخطة خمسية للمشروعات الكبرى. ففي عام ١٩٤٥ اقر إعتماد مبلغ قدره من ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لإنشاء الطرق وشق الترع وتجفيف المستنقعات، وذلك من أجل إيجاد عمل للعمال العاطلين او المعرضين للبطالة.

ثانياً:- شراء المصانع من دول الحلفاء وبيعها الى المصريين على أنَّ تضمن تشغيل عدداً كبيراً من العمال المصريين.

ثالثاً:- إنشاء مصانع جديدة في مصر بعد ان أحرزت الصناعة المحلية نجاحاً ملحوظاً في اثناء الحرب. سعت بريطانيا لعرقلة تلك المشاريع ومنع إنشاء صناعة وطنية مزدهرة في مصر.

فضلاً عن ذلك فقد سعى العمال الذين خدموا القوات المتحالفة في ايام الحرب، والذين تم الاستغناء عنهم بعد الحرب للمطالبة بأخذ مكافاتهم، وقد طلب العمال من وزير الشؤون الاجتماعية تسلم المكافآت لإنشاء مصانع يعملون فيها، وقد رحبت الحكومة بتلك الفكرة وفتح باب المساهمة في شراء المصانع العسكرية. الا أنَّ السلطات البريطانية وضعت الصعوبات والعراقيل في طريق هذا التوكيل، وصرحت ان كل من فصل قبل أول أيلول ١٩٤٥ لا يستحق مكافأة. اما من فصلوا بعد ذلك فقد تعنتت معهم وكانت تتذرع بأتفه الاسباب لحرمانهم من مكافاتهم ("استجواب العمال العاطلين"، ١٩٤٦).

كان لنقابات العمال في عام ١٩٤٥ اهمية كبيرة تفوق بمراحل شاسعة ما كانت تتمتع به قبل عام ١٩١٤، اذ تضاعف عدد اعضائها بشكل كبير، واصبح لها مكانة مرموقة في الحياة الاجتماعية بدرجة كبيرة. وعلى الرغم من ان الحكومة واصحاب رؤوس الاموال والشركات كانت تناصبها العداء الا أنّها لم تستطع تجاهلها (لاسكي، ١٩٥٧).

كان الاستغلال والتعسف الذي واجهه العمال خلال الحرب العالمية الثانية، قد أثر في نمو وعيهم الوطني والقومي، ومساهمتهم في النضال من أجل تحرير مصر وإستقلالها وحصولهم على مطالبهم، ووقوفهم ضد الاستغلال، وقد إزدادت الاوضاع سوءاً في العشرين من كانون الأول ١٩٤٥ عندما قدمت حكومة النقراشي مذكرة الى الحكومة البريطانية طالبتها فيها الدخول في مفوضات من أجل إعادة النظر في معاهدة عام ١٩٣٦ واستبدالها باتفاق للدفاع المشترك، الا ان الحكومة البريطانية ردت على ذلك في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٦، بان الحرب قد اظهرت سلامة المبادئ الاساسية التي تنطوي عليها معاهدة عام ١٩٣٦، مما أدى الى إثارة نقمة الرأي العام وغضبه في مصر، فإستقالت وزارة النقراشي وتشكلت وزارة جديدة برئاسة اسماعيل صدقي (المحمدي، ٢٠٠٤، ص. ٢٣٩؛ كيرك، ١٩٩٠) وقد إستقبلته القوى الوطنية بنقمة كبيرة وأخذت تهاجمه بسبب تاريخه وعدائه للشعب (الرفاعي، ١٩٦٨) فحاول اسماعيل صدقي ان يمحو آثار ما علق في الاذهان عنه من خلال وزارته الاولى، فقرر البدء بالمفاوضات مع الجانب البريطاني على الفور لتحقيق أماني البلاد في الجلاء ووحدة وادي النيل (الحناوي، ١٩٩٨).

كما سعى اسماعيل صدقي فور توليه الحكم الى عدم التصدي للمظاهرات التي حدثت في بداية مدة حكمه، رغبة منه في جذب الناس اليه، وحرصاً منه على إظهار قوة ردة فعل الشعب المصري تجاه بريطانيا قبل بدء المفاوضات (رفعت، د. ت.).

٤- الاستنتاجات

يتبين لنا مما سبق أنَّ الحرب العالمية الثانية قد منحت لمصر فرصة كبيرة من أجل تنمية وبناء صناعتها وتطورها، إذ كانت الصناعة من أكثر القطاعات الاقتصادية في مصر إستفادة من الحرب. وقد إنعكس ذلك بصورة إيجابية على الحركة العمالية المصرية فإزداد الطلب على اليد العاملة نتيجة لزيادة عدد الشركات والمصانع الوطنية والاجنبية، ومن ثم زيادة الهجرة من الريف الى المدن. كما ساعد التطور الصناعي الكبير والاحتكاك والتواصل بين العمال وجيوش الحلفاء على إنتشار أفكار الحلفاء بين صفوف العمال عن الحرية والمساواة الاجتماعية جعلتهم أكثر إستعداداً للتعلم والمعرفة، إذ عدت الحرب العالمية الثانية بالنسبة للطبقة العاملة مدرسة نفسية للتدريب المهني ومدرسة فكرية لفهم مبادئ جديدة، وقد ساعد على ذلك وجود وزارة خاصة بهم

The corresponding author: Qabass Natiq Mohammed

December 30, 2022 [Vol. 33(4)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

إنشأتها حكومة علي ماهر في آب عام ١٩٣٩، فضلاً عن قيام عدد من المنظمات والهيئات السياسية ومن بون تدخل وسيطرة الاحزاب السياسية المعروفة، والدور الكبير الذي لعبته النقابات العمالية للمطالبة بإصدار تشريعات عمالية، بلغت ذروتها أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، واستمرت حتى تُوجت بإصدار عدد من التشريعات العمالية ومن أهمها قانون ٨٥ لعام ١٩٤٢ الذي عن طريقه منحت الصفة الرسمية لإنشاء النقابات. فضلاً عن مجموعة القوانين التي صدرت آنذاك والتي عدت خطوات الى الامام من أجل تحقيق المطالب العمالية وان كانت غير كاملة وغافلة عن أغلب المطالب وفيها الكثير من العيوب. كما أنَّ المطالب العمالية قد إختلفت عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية فبعد أن كانت المطالب العمالية تنحصر بالطبقة العاملة أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية تتمثل بمطالب وطنية كبيرة في مقدمتها جلاء القوات البريطانية والحصول على الاستقلال. ايضاً أثرت الحرب سلبياً في الطبقة العاملة، ولاسيما عمال الموانئ والطباعة والمنسوجات وذلك لتوقف حركة التجارة بسبب أحداث الحرب، ولخضوع مصر آنذاك للأحكام العرفية، فضلاً عن مشكلة البطالة الكبيرة أواخر الحرب نتيجة طرد جيوش الحلفاء الكثير من العمال الذين وجدوا خلال مدة الحرب فرصاً كبيرة للعمل في المعسكرات والورش التي أقامتها قوات الاحتلال البريطانية.

المصادر العربية

ادريس، م. أ. (١٩٨٩). *حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤–١٩٥٢*. القاهرة: دار الثقافة الجديدة.

الجمل، ش. و ابراهيم، ع. ع. (١٩٩٧). *تاريخ مصر المعاصر*. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الحناوي، م. ع. (١٩٩٨). *معركة الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥-١٩٥٤)* تاريخ المصريين. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.

الدسوقي، ع. ا. (١٩٧٦). *مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥*. القاهرة: دار نافع للطباعة.

الرافعي، ع. (١٩٨٩). *في اعقاب الثورة، ثورة مصر ١٩١٩*. ط٣. القاهرة: دار المعارف.

الرفاعي، ع. (١٩٦٨). *العمال والحركة القومية في مصر الحديثة ١٩٠٠-١٩٥٢*. مصر: المكتبة العمالية.

السعيد، ر. (١٩٧٦). *تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠*. القاهرة: دار الثقافة الجديدة.

الغزالي، ع. (١٩٨٨). *محاضرات عن الحركة النقابية المصرية العربية الدولية الأفريقية من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٧*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

الغزالي، ع. (١٩٩١). *٧٥ عاماً من تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل بالاقليم المصري*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

المحمدي، ج. ف. ص. (٢٠٠٤). *التطورات الاجتماعية في مصر،١٩٤٥-١٩٥٢* (اطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد.

المشهداني، ر. ح. ع. (٢٠٠٨). *الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦ -١٩٣٩* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة بغداد.

امين، م. ف. (١٩٦١). *تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل بالاقليم المصري*. القاهرة: دار القاهرة للطباعة.

امين، م. ف. (١٩٩٢). *الوفد ودوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية*. القاهرة: دار الفكر العربي.

بنين، ج. و لوكمان، ز. (د.ت.). *العمال والحركة السياسية في مصر الوطنية الشيوعية الإسلامية* . (ترجمة ا. ص. سعيد). القاهرة: مركز البحوث العربية.

جرجس، ف. (١٩٨٥). *دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

حامد، ر. ع. (١٩٦٧). *الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢* . القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

حسن، ا. ع. (١٩٨١). *تاريخ الحركة النقابية المصرية: دراسة تحليلية*. مصر: مؤسسة روز اليوسف.

حسين، ش. ك. ح. (٢٠٠٦). *التطورات الداخلية في مصر (١٩٣٩ - ١٩٤٥)* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.

رفعت، ك. (د. ت.). *مذكرات حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٤٥* . القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

زايد، م. (د.ت.). *من احمد عرابي إلى جمال عبد الناصر: الحركة الوطنية المصرية الحديثة*. بيروت: الدار المتحدة للنشر.

سعيد، ج. م. (١٩٥٥). *التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد الكبير*. القاهرة: مطبعة لجان البيان العربي.

صفوت، م. م. (د.ت.). *مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، التطور السياسي ١٨٨٢-١٩٥٨* . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

عبد الرزاق، ر. ب. (٢٠٠١). *التطورات السياسية والاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.

عثمان، ط. س. (د.ت.). *مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر*. القاهرة: دار المأمون للطباعة والنشر.

عثمان، ط. س.(١٩٨٣). *مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر، كفاح عمال النسيج ١٩٣٨-١٩٤٧* . شبرا الخيمة: مطبعة اخوان مورافتلى.

عز الدين، أ. (١٩٩٤). *دور جديد لنقابات العمال في مصر*. القاهرة: دار صوت العرب للثقافة والاعلام.

The corresponding author: Qabass Natiq Mohammed

Al-Ghazali, A. (1988). *Lectures on the Egyptian Arab international African trade union movement from 1975 to 1987*. Cairo: Al-Arabi for Publishing and Distribution.

Al-Ghazali, A. (1991). *75 years of the history of the trade union movement and labor legislation in the Egyptian region*. Cairo: El-Araby House for Publishing and Distribution.

Al-Hinnawi, M. A. (1998). *The battle of Al-Galaa and the unity of the Nile valley (1945-1954): The history of the Egyptians*. Cairo: Egyptian Book Authority.

Al-Kubaisi, A.A.M. (2009). *Political and economic developments in Egypt during World War II* (Unpublished Master Thesis). College of Arts, University of Anbar.

Al-Mashhadani, R. H.A. (2008). *The national movement in Egypt 1936-1939* (Unpublished Master Thesis). College of Arts, University of Baghdad.

Al-Mohammadi, J.F.S. (2004). *Social developments in Egypt, 1945-1952* (Unpublished Doctoral Dissertation). College of Education- Ibn Rushd, University of Baghdad.

Al-Rafi'i, A. (1989). *In the wake of the revolution: The Egyptian revolution of 1919*. 3rd Edition. Cairo: Al-Ma'arif Publishing House.

Al-Rifai, A. (1968). *Workers and the national movement in modern Egypt 1900-1952*. Egypt: Labor Library.

Al-Saeed, R. (1976). *History of Egyptian left organizations 1940-1950*. Cairo: New Culture House.

Amin, M. F. (1961). *History of the trade union movement and labor legislation*

عمر، ع. ع. (١٩٩٠). *دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ١-(١٥١٧-١٩٥٢)، ٢-القضية الفلسطينية*. بيروت: دار النهضة العربية.

عوض، ح. (١٩٨١). *تاريخ الحركة النقابية المصرية. دراسة تحليلية*. مصر: مؤسسة روز اليوسف.

عيسى، ن.ا. (٢٠١٥). الحركة العمالية والنقابية في بريطانيا. *مجلة كلية التربية للبنات*، ٢٦ (١)، ٣٠٧-٣١٩. متاح عبر الرابط https://jcoeduw.uobaghdad.edu.iq/index.php/journal/article/view/672/620

كيرك، ج. (١٩٩٠). *الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية، العراق- مصر- فلسطين- سوريا- السعودية تركيا وايران*. (ترجمة س. ط. التكريتي و ب. ع. التكريتي). العراق: منشورات دار واسط.

لاسكي، هـ. ج. (١٩٥٧). *نقابات العمال في المجتمع الحديث*. (ترجمة ا. ر. عز الدين). القاهرة: مطبعة الدار المصرية.

لجنة في مؤسسة الثقافية العمالية. (١٩٨١). *الحركة النقابية*. ط٢. بغداد: مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية العربية.

متولي، م. (١٩٧٧). *تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥*. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

مراد، م. ح. (١٩٥٦). *محاضرات في تشريع العمل في الدول العربية*. القاهرة: مطبعة نهضة مصر.

مصلحة العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية. (د.ت.). *مجموعة قوانين العمل في مصر*. القاهرة: مطبعة النيل.

وثيقة رقم ٧٢٤ /٣١١، ٥١. (٢٠ كانون الثاني ١٩٤٠). القطن المصري ومسألة استهلاك المخزون منه. بغداد: دار الكتب والوثائق الوطنية.

وثيقة رقم ٣١١/٧٢٩، ٥٨. (٣ اذار ١٩٤٠). *الشؤون الاجتماعية*. بغداد: دار الكتب والوثائق الوطنية.

وثيقة رقم ٣١١/٧٢٩، ٦١. (١٥ كانون الثاني ١٩٤٠). *الاصلاحات الاجتماعية*. بغداد: دار الكتب والوثائق الوطنية.

وثيقة رقم ٧٤٢/ ٣١١،١٢. (٢٠ آب ١٩٤٢). *قدوم مستر تشرشل إلى مصر*. بغداد: دار الكتب والوثائق الوطنية.

استجواب العمال العاطلين. (١٩٤٦، تموز، ٩). *جريدة الاهرام*، ص. ٣.

Translated Arabic References

Abdul Razzaq, R. B. (2001). *Political and economic developments in Egypt 1952-1970* (Unpublished Master Thesis). College of Education for Women, University of Baghdad.

The corresponding author: Qabass Natiq Mohammed

Gerges, F. (1985). *Studies in Egypt's political history since the Mamluk era*. Cairo: El-Araby for Publishing and Distribution.

Hamed, R. A. (1967). *The labor movement in Egypt 1899-1952*. Cairo: Arab Book House for Printing and Publishing.

Hasan. A. A. (1981). *The history of the Egyptian trade union movement*, an analytical study. Egypt: Rose El-Youssef Foundation.

Hussein, Sh. K. H. (2006). *Internal developments in Egypt (1939-1945)* (Unpublished Master Thesis). College of Education for Women, University of Baghdad.

Idris, M. A. (1989). *The Wafd Party and the Egyptian Working Class 1924 - 1952*. Cairo: The New Culture House.

Interrogation of unemployed workers. (1946, July, 9). *Al-Ahram Newspaper*, p. 3.

Issa, N.S. (2015). A Trade Union Movement in Britain. *Journal of the College of Education for Women, 26*(1), 307-319. Retrieved from https://jcoeduw.uobaghdad.edu.iq/index.php/journal/article/view/672/620

Kirk, J. (1990). *The Middle East in the aftermath of World War II, Iraq - Egypt - Palestine-Syria- Saudi Arabia, Turkey and Iran*. (Translated by S. T. Al-Tikriti and B. A. Al-Tikriti). Place of Publication: Wasit Publications.

Lasky, H. J . (1957). *Labor unions in modern society*. (Translated by A. R. Ezz El-Din). Cairo: Egyptian House Press.

Metwally, M. (1977). *Egypt's economic and social history during World War II 1939 - 1945*. Cairo: House of Culture for Printing and Publishing.

Murad, M. H. (1956). *Lectures on labor legislation in Arab countries.* Cairo: Nahdet Misr Press.

Omar, A. A. (1990). *Studies in modern and contemporary Arab history, 1- (1517-in the Egyptian region*. Cairo: Cairo Press.

Amin, M. NS. (1992). *The delegation and its historical role in the national, labor and social movement*. Cairo: Al-Fikir Al-Arabi Publishing House.

Awad, H. (1981). *The history of the Egyptian trade union movement: An analytical study*. Egypt: Rose El-Youssef Foundation.

Benin, G. & Lookman, Z. (n.d.). *Workers and the political movement in the Islamic national communist Egypt*. (Translated by A. S. Said). Cairo: Arab Research Center.

Camel, Sh. & Ibrahim, A. A. (1997). *Contemporary history of Egypt*. Cairo: House of Culture for Publishing and Distribution.

Committee in the Labor Cultural Foundation. (1981). *The trade union movement*. 2nd Edition. Baghdad: Arab Labor Culture Foundation Press.

Document No. 724/311, 51. (January 20, 1940). *Egyptian Cotton and the Issue of Consumption of Stocks thereof*. Baghdad: National Books and Documents House.

Document No. 729/311, 58. (March 3, 1940). *Social Affairs*. Baghdad: National Books and Documents House.

Document No. 729/311, 61. (January 15, 1940). *Social Reforms*. Baghdad: National Books and Documents House.

Document No. 742/311.12. (August 20, 1942). Mr. *Churchill's Arrival in Egypt*. Baghdad: National Books and Documents House.

El-Desouky, A. A. (1976). *Egypt in the second world war 1939-1945*. Cairo: Nafie House for Printing.

Ezz El-Din, A. (1994). *A new role for trade unions in Egypt*. Cairo: Al-Arab Voice House for Culture and Media.

The corresponding author: Qabass Natiq Mohammed

1952), 2- The Palestinian question. Beirut: Arab Renaissance House.

Othman, Th. S. (1983). *Notes and documents from the history of Egyptian workers, the struggle of textile workers 1938-1947*. Shubra El-Kheima: Moravtli Brothers Press.

Othman, Th. S. (n.d.). *Notes and documents from the history of Egypt's workers*. Cairo: Al-Mamoun House for Printing and Publishing.

Refaat, K. (n.d.). *Memoirs of the national liberation war between the cancellation of the 1936 treaty and the cancellation of the 1945 agreement.* Cairo: Arab Book House for Printing and Publishing.

Safwat, M. M. (n.d.). *Contemporary Egypt and the establishment of the United Arab Republic, political development 1882-1958*. Cairo: The Egyptian Renaissance Library.

Said, J.M. (1955). *Economic development in Egypt since the great depression.* Cairo: Arab Bayan Committees Press.

The Labor Department of the Ministry of Social Affairs (n.d.). *A group of labor laws in Egypt.* Cairo: Nile Press.

Zayed, M. (n.d.). *From Ahmed Orabi to Gamal Abdel Nasser: The modern Egyptian national movement*. Beirut: United Publishing House.

Foreign References

Harris, G. L. (1957). *Egypt, New Haven*. Cambridge University. Baghdad: National Books and Documents House.

Qayyum, S. A.(1936). *Egypet reborn: A study of Egypt's freedom movement, 1945-1952*. New Delhi: S. Chand and Co. LTD.

The corresponding author: Qabass Natiq Mohammed